معالجة انحراف السلوك الاجتماعي لدى المراهقين

Dealing with social misbehaviors in teenagers

أ.د. علي عمار*

ملخص

يعد ثلاث (المرض - الفقر - الجهل) من الظواهر الاجتماعية البارزة التي غالباً ما تكون مرتبطة ببعضها بعضاً فتؤثر سلباً على سيرورة ووظائف المجتمع ككل. كما أن الأمراض "النفسية" (نفسية-جسدية) على اختلاف أنواعها، ودرجة العناية بها هي من دلائل اهتمام المجتمع بأفراده وتوفير الرعاية لهم، من خلال الرعاية الصحية السليمة ومحاربة الخرافات والانحرافات والشائعات المتعلقة بالأمراض وعلاجها. وتختلف درجة شيوع هذه الأمراض والانحرافات الاجتماعية تبعاً للمستوى المعيشي والنشاط البدني ومكان العيش، ذلك أن الإنسان الذي يعيش حياة متنقلة أو نشطة غالباً ما يكون أفضل صحة منه عندما يعيش حياة مستقرة وساكنة لا حركة فيها ولا نشاط. لذا يقع على مؤسسات التربية والتعليم بمختلف مستوياتها واجب نشر العادات الصحية السليمة والتعويد على النظافة، والتغذية الصحية، والرياضة البدنية، والتعريف بواجبات الأمومة وتوعيتها، والعناية بالمرضى، واتقاء العدوى ومكافحة الانحرافات والخرافات الاجتماعية المتعلقة بالأمراض وانتشارها والشعوذة والسحر والدجل إلخ من أساليب منحرفة ومضللة.

تعريف انحراف السلوك الاجتماعي

يعرف انحراف السلوك الاجتماعي ببساطة بأنه "خلل في بناء الشخصية يحول دون توافق المنحرف مع مجتمعه". ويعتبر منحرفاً كل حدث، أو سلوك، مخالف لقواعد القانون في بلد ما، وفي حدود السن الذي حدده له ذلك القانون، كالقيام ببعض التصرفات المخالفة للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والقيم السائدة في ذلك البلد. ومع ذلك، يصعب تحديد الانحراف بدقة كونه ظاهرة اجتماعية معقدة متعددة الجوانب وتختلف معاييرها باختلاف المجتمعات والأشخاص تبعاً لاعتبارات عدة، منها:

- من الصعب اعتبار سلوك ما إجرامياً أو منحرفاً ما لم يحرمه ويجرمه القانون.

* أ.د علي عمار، جامعة تلمسان، الجزائر – Pr. Dr. Ali Ammar, University of Tlemcen, Algeria

Email : amar.ali520@outlook.com

- قد لا يجرم القانون سلوكاً معيناً ولكنه يبقى في نظر المجتمع، أو كثير من الناس على الأقل، سلوكاً غير أخلاقي وضار بالمجتمع، أو أنه غير مستحب على أقل تقدير. وهذا يستدعي معاملة صاحب السلوك معاملة خاصة من الناحيتين السلوكية والبيئية.
- عدم النضج الفكري والقدرة على التمييز والإدراك لدى صاحب السلوك غير السوي.
- سوء التكيف والتأقلم مع بعض العادات والأساليب التي قد تقود إلى التصرف بطريقة ما توحى بأنه سلوك منحرف عن المألوف.

والانحراف الاجتماعي بشكل عام هو ظاهرة اجتماعية خطيرة قد تتذر باحتمال ارتكاب المنحرفين "المحترفين" جرائم مخالفة للقانون الجنائي واستمرارهم على ذلك السلوك ما لم يتم تدارك الأمر بسرعة، باتخاذ تدابير وقائية وعلاجية مناسبة قبل استفحال الظاهرة مجتمعياً، خاصة إن كان السلوك مرتبطاً بالمراهقين أو الأحداث أو صغار السن.

وقد عرف المؤتمر الأول للأمم المتحدة المنعقد في جنيف عام 1900 الحدث المعرض للانحراف بالمفهوم التالي:

"إن الحدث المعرض للانحراف هو شخص يقل عمره عن سن محددة، يناظر عادة الحد الأقصى لسن الأحداث الجانحين، وإن لم يرتكب ما يعتبر جريمة في قوانين بلده، غير أنه يبدي مشاعراً مضادة للمجتمع من خلال اتجاهات سلوكية محددة، يمكن أن تصبح جنحاً صريحة، إذا لم يخضع لنوع معين من المعاملة الوقائية".

عوامل الانحراف الاجتماعي من وجهات نظر مختلفة

1) عوامل حيوية طبيعية:

يعتقد أصحاب هذا التيار، ومنهم ("لامبرورو - تشار لزجورنج" Lamproro – T.L.) أن السلوك الإجرامي يُورث كأبي من الصفات الحيوية الأخرى، مثل لون العينين والشعر، وقصر أو طول القامة إلخ، وأن الطفل بنظرهم يولد مع استعداد معين لسلوك معين. كما أرجعوا سلوكيات المنحرف إلى بعض الاضطرابات العقلية.

2) عوامل نفسية وجسدية (نفسية):

يرى أصحاب هذا التيار أن سلوك المنحرف يظهر نتيجة اضطرابات نفسية مختلفة لا يوجد بينها أي شبه أو رابط، سوى أنها جميعاً تعبر عن نفسها في صورة سلوكية مخالفة للقواعد القانونية السائدة في المجتمع.

(3) عوامل اجتماعية وبيئية:

- يرى أصحاب هذه المدرسة أن السلوكيات المنحرفة مرتبطة بعوامل اجتماعية وطبيعية مختلفة، منها:
- **عوامل مناخية أو جغرافية** (مثل الطقس والمناخ وطبيعة الأرض): يرى البعض أن عوامل الانحراف الاجتماعي أو معدلات الجريمة تزداد أو تنقص حسب نوع الطقس وشدته.
- **عوامل بيئية:** ويرجع أصحاب هذا الرأي سلوك المنحرفين اجتماعياً إلى عوامل متعلقة بعلاقة الأفراد ببيئتهم المكانية، واستجاباتهم المختلفة للأزمات البيئية في المكان الذي يعيشون فيه، والتفكك الأسري، وأساليب الضبط الاجتماعي، والكثافة السكانية، والتدهور المادي، والتلوث السمعي والبصري إلخ).
- **التقدم الصناعي والتقني:** يرى أصحاب هذه المدرسة أن بعض أنواع الانحراف الاجتماعي مرتبطة بمستوى التقدم الصناعي والتقني، حيث أنه كلما ازداد التقدم التقني انخفض معه مستوى العلاقات الشخصية والاجتماعية، وازداد الصراع الطبقي، وانعدم أو قل شعور الفرد بالاطمئنان والاستقرار النفسي والاجتماعي الذي يقود إلى ارتكاب بعض السلوكيات الاجتماعية المنحرفة.

(4) العوامل الاقتصادية

يحاول أصحاب هذا التيار ربط السلوك المنحرف أو الجرائم الاجتماعية بالحالة الاقتصادية للفرد والمجتمع بشكل عام، مثل الكساد، أو الرخاء، وقانون العرض والطلب، إلخ.

(5) العوامل الأسرية

يرى أصحاب هذه المدرسة أن الاضطرابات الأسرية هي من أهم العوامل التي تساعد على انحراف الصغار لأن الأسرة هي البيئة الأولى التي يتلقى فيها الطفل تربيته وخبراته وتوجيهاته. وإذا كانت هذه البيئة فاسدة، أو مضطربة فإن الصغير يخلط سلوكيا فيما بعد.

بعض ملامح السلوك الاجتماعي التي تحتاج إلى رعاية

يعي أغلب الناشئة أثناء دخولهم مرحلة المراهقة بما يدور حولهم، ولذلك فهم يتميزون بخصائص معينة، منها:

الشعور بالإهانة و الخجل والارتباك عندما يقومون بأفعال لم يكونوا يعلمون من قبل أنها مسيئة لمن حولهم وخاصة أفراد أسرهم. لذلك فهم كثيراً ما يشكون أو يتذمرون من أفراد عائلهم في كثير من المواقف مثل:

- الأخت التي تبدي المزيد من الترتيب المبالغ فيه في هندامها أو التي تقرأ المجلات والجرائد والروايات المبتذلة.
- الأخ الصغير الذي لا يتوقف عن الصراخ.
- الأب الذي يضحك أو يقهقه بصوت مرتفع.
- الاهتمام الزائد بالمظهر الخارجي أو الإهمال التام له.
- التذمر والتأفف والمضايقة على مائدة الطعام.
- تقبل الوالدين لمجريات الحياة: يشعر بعض الأهل بالمضايقة والقلق مع عزهم عن تقبل التغييرات الكبيرة في شخصية ابنهم المراهق، فأحياناً يخصص الوالدان بعض المال لإرضاء لأبنائهم غير أنهم يقعون في حالة من الحيرة والتناقض بين تحقيق رغبة الأبناء والبقاء ضمن معايير المجتمع وتقاليدته. فإن استجابوا لرغبة الابن قد يتمادى في سلوكه وطلباته لاحقاً وإن لم يستجيبوا له فقد يتذمر بدوره ويسلك سلوكاً منحرفاً أو مخالفاً للأعراف والتقاليد. وقد أثبتت الدراسات أن الأبناء يجدون ثقتهم في الأمهات أكثر من الآباء، كما أن ثقة البنات بالوالدين، خاصة الأمهات، أكثر مما هي عند الذكور. وللثقة المتبادلة نتائج إيجابية على الاستقرار العاطفي والنفسي والأسري، بينما يرتبط أحياناً السلوك المنحرف بأفراد من عائلات يغلب عليها طابع الشك والخصام وانعدام الثقة والتواصل بين الآباء والأبناء.

بعض مظاهر التسلط الأبوي على الأبناء:

- هناك الكثير من الأقوال والأفعال التي تعكس رغبة تسلط أو تأثير الآباء على أبنائهم، الأمر الذي ينعكس على سلوكهم وثقتهم بأنفسهم، منها على سبيل المثال:
- تكرار مقولة "لقد عملت كثيراً من أجلك يا ولدي... وضحيته بحياتي في سبيلك...، فعليك أن تبقى إلى جانبي وتساعدني، إلخ - وهذا أمر لاشك فيه أنه قد يشد عاطفة الابن وشفقته على أبيه ولكنه قد يؤثر على نفسية وسلوك الأبناء إن كانوا يسمعونها باستمرار على سبيل العتاب.
 - التقليل من قدرات الأبناء والاستخفاف بهم والتقليل من شأنهم، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف ثقتهم بأنفسهم لمواجهة معتزك الحياة، وشعورهم بعقدة نقص وضعف يجعلهم دائمي التواكل.
 - محاولة كسب عطف الأبناء بادعاء العجز والوحدة.

- المبالغة بتدليل الأبناء وإغداق المال عليهم، الأمر الذي يشعرهم بأن الحياة سهلة ولا تحتاج إلى كفاح أو سعي، فيتأثر سلوكهم عند أول امتحان حقيقي يخالف توقعاتهم وآمالهم.

وللتقليل من آثار هذه التصرفات، لا بد من اتباع أساليب أخرى يمكن أن يقدمها الوالدين مثل التعامل عن بعد دون المساس باستقلالية الشاب مع محاسبته بواقعية وثقة، مع الحذر من المخادعة المتبادلة بين الطرفين لأن مثل هذه التصرفات قد تنزلق بالشاب عن طريقه الصحيح إلى آخر أكثر وعورة وخطراً. لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن المراهق غالباً ما يكون في صراع دائم تقريباً مع أهله في فترة المراهقة، ولذلك على الوالدين أن يقبلوا الناشئة أثناء مرحلة المراهقة على ما هم عليه. وقد أثبتت الدراسات أن المراهقين يتحسسون من أموراً كثيراً في تلك المرحلة، منها مثلاً:

- تأنيبهم لعدم مراعاة آداب الطعام و المائدة.
- متابعتهم اللصيقة والضغط عليهم في كل شاردة وواردة في مراحل الدراسة وتوبيخهم على النتائج المتحصل عليها بسبب تدني الدرجات أو النتائج الضعيفة دون تقديم أية مساعدة تشجيعية.
- معارضتهم على سهراتهم أو صحبتهم لبعض زملائهم.
- التدخل في شؤونهم المالية أو إنفاقهم لمصاريفهم الشخصية.
- إجبارهم على تناول أطعمة يكرهونها.
- تدخل الوالدين في اختيار مهن أبنائهم أو تخصصاتهم أو إصرارهم على متابعة دراساتهم.
- تبدو الإناث أكثر تذمراً من الأمهات من الذكور، وذلك بسبب تدخل الأم في لباس بناتها وعلاقتهم الشخصية. وقد تكون أغلب الصراعات داخل الأسرة بين الأم وابنتها متمحورة حول اختيار الزوج. فالأمهات أكثر اهتماماً بمشاكل الفتيات من اهتمامهن بمشاكل الذكور. ولعل ذلك راجع إلى قلق الأمهات على مستقبل بناتهن، وخوفهن من عجز الفتيات عن اختيار الزوج الملائم. وعلى العموم، فإن الأمهات لا يبدن ثقة كبيرة في بناتهن ولا بقدرتهن على تحمل مسؤوليات ذواتهن بحرية.

صفات المربي الجيد للحفاظ على سلوك جيد

- (1) صفات سلوكية: اللطف - الدماثة - الصدق - التواضع - المرح - التعاطف مع الآخرين.
- (2) صفات انضباطية: التقيد بالنظام - العدل - الموضوعية - الإيجابية - الصرامة.

(3) **صفات إنتاجية:** إثارة الاهتمام بالأشياء - المعرفة الواسعة - الشرح الجيد - مساعدة الأبناء في دروسهم - مساعدة التلاميذ على الإفصاح عن آرائهم - النشاط في العمل - إثارة الحيوية داخل القاعة الدراسية، إلخ.

(4) **صفات جسدية:** الاهتمام بالمظهر الخارجي - الزينة - الصوت - البشاشة - روح المرح والمزاح، إلى حدود معينة دون إسراف أو إسفاف.

بعض العوامل التي تؤثر في انحراف السلوك الاجتماعي عند الأطفال

- المؤسسة التربوية (المعاملة التربوية).
- وسائل الإعلام والآثار المترتبة على برامجها، التلفزة بصفة خاصة.
- نوادي الشباب (عدم وجود أشخاص مؤهلين يحترمون النظام التربوي).
- السجون (اختلاط الصغار مع الكبار رغم اختلاف الجريمة).
- السينما (أفلام الجنس والرعب) وتلفزيون الواقع والبرامج التسطيفية غير الهادفة.

انحراف السلوك الاجتماعي بين النظرية و التطبيق

من المتفق عليه حالياً أن تشكل محاكم خاصة للأحداث (الأطفال) المنحرفين والمنتهكين للقواعد القانونية، يتولاها قضاة مؤهلون تأهيلاً خاصاً حول كيفية التعامل معهم. وقد أنشئت أول محكمة للأحداث عام 1899 بولاية لينوي - بالولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، ليس هناك محاكم من هذا النوع في جميع البلدان، كالجزائر مثلاً، حيث ما يزال المنحرف يحاكم أمام المحاكم العادية.

وعموماً، تتنوع تدابير علاج السلوك الاجتماعي المنحرف عند الأطفال على الشكل التالي:

- (1) **الملاحظة (observation):** وهي الفترة التي يتولى فيها المختصون دراسة شخصية المنحرف وملاحظته ووضع خطة العلاج الملائمة له مستقبلاً، ثم تقديم تقرير إلى المحكمة للاسترشاد به في اختيار التدابير اللازمة. وعادة ما يقوم بهذه المهمة مجموعة من المرشدين الاجتماعيين والأطباء المختصين في الميادين النفسية والتربوية، ويتبعون جهات إدارية معينة، أو للمحكمة مباشرة، ويتم ملاحظة المنحرف بالطرق التالية:

- الملاحظة في البيئة الطبيعية: يقوم المختصون بإجراء المقابلات مع المنحرفين وهم في بيئتهم الطبيعية بغية إنجاز بعض الفحوصات والتشخيصات.
- الملاحظة البيئية: حيث يقضي المنحرف نهاره في مركز الملاحظة، يعود بعدها إلى الأسرة.
- الملاحظة في مؤسسات مغلقة: يودع المنحرف في مؤسسة مغلقة لفترة زمنية معينة، يتم من خلالها إعداد التقرير المطلوب.

(2) الحجز (détention): و المراد به وضع المنحرف تحت الحجز التحفظي قبل التصرف في شأنه، وذلك بأمر من الهيئة القضائية المختصة أو الهيئات الإدارية المعنية. ويتم الحجز بتسليم المنحرف إلى والديه أو ولي أمره، أو في مؤسسات خاصة بالحجز التحفظي على المنحرفين (الأحداث). ويتخذ هذا الإجراء إزاء المنحرفين المذنبين أو غير المذنبين (المعرضين للانحراف).

(3) الاختبار القضائي (probation) و التدابير المشابهة له: الاختبار القضائي للمنحرفين هو تدبير مطبق على المنحرفين المذنبين بدلاً عن الإيداع في المؤسسات التربوية، وعليه يبقى المنحرف حراً طليقاً في بيئته الطبيعية تحت إشراف موجه من مختصين في الخدمة الاجتماعية وفق خطة علاج تقوم على العلاج الشخصي.

وهناك تدابير أخرى مشابهة للاختبار القضائي، إلا أنها تقتصر إلى عنصر أو أكثر من عناصره، ومن هذه التدابير:

- الحديث parole: ويستخدم للدلالة على الإفراج المشروط الذي يمنح للمنحرف على أساس انتقاء منحرف أمضى فترة من العلاج داخل المؤسسة. وهو يشبه الاختبار القضائي في كونه نوعاً من العلاج في البيئة.
- ضبط الواجب contrôle de devoir: وتستخدم لعلاج المنحرفين غير المذنبين (المعرضين للانحراف أو ممن في طريقهم إلى الانحراف) وهو يتعلق بالقوانين الخاصة برعاية وحماية الطفولة.
- تعهد قضائي engagement judiciaire: وهو تعهد يلتزم به المنحرف بضمانة ضامن أو بدونه، يجعل المنحرف معرضاً لتنفيذ العقوبة عليه إذا ما أخل بشروط من شروط التعهد.
- العلاج داخل المؤسسة: كان العلاج داخل المؤسسة أسبق من غيره من التدابير التي تطبق مع المنحرفين المذنبين، والذين تقتضي الضرورة إيداعهم إحدى المؤسسات لتلقي مثل هذا العلاج.
- الرعاية اللاحقة prévention à suivre: وهو أسلوب تكميلي للعلاج داخل المؤسسات حيث يتم التوجيه والإشراف على المنحرف الذي انتهت فترة علاجه في مؤسسة ما، لإعادة توافقه مع المجتمع الخارجي. ويبقى العلاج مستمراً حتى بعد العلاج والإفراج عن المنحرف.

المناهج السليمة للوقاية من الانحراف الاجتماعي

تهدف برامج الوقاية من انحراف السلوك الاجتماعي عند الشباب وضياهم إلى مواجهة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ذلك الانحراف، والاهتمام بدراسة السلوك الجانح لدى المنحرفين الشباب. ولكي تؤدي برامج الوقاية والحماية الغاية المرجوة منها، لا بد من توفر بعض الشروط والأساليب المناسبة، أهمها:

- التشريع أو سن القوانين

تحقق السياسة التشريعية لبلد ما، طرق الوقاية من الانحراف وذلك بسن القوانين المتعلقة بتدعيم الحياة الأسرية، وحماية الطفولة من الاستغلال وتعريض الأطفال للانحراف. ويجب أن تتضمن التشريعات نظم الزواج و الطلاق حفاظاً على كيان الأسرة من الانهيار والتفكك، والنص على حقوق الزوجية، وحقوق الأبناء لدى والديهم. وفي هذا السياق، يقول تعالى: «والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة...» أما بالنسبة لحماية الطفولة من الاستغلال، فإن القوانين تتناول تنظيم تشغيل الأحداث، وذلك بوضع حد أقصى لساعات العمل، وتحديد المهن التي يحظر تشغيل الأحداث بها، حماية لهم من الأخطار والأمراض. وكذلك حماية المعرضين منهم للانحراف نتيجة الإهمال والعجز، وحماية القصر كما تتضمن أيضاً النصوص الخاصة بعلاج الجانحين وغير الجانحين.

- مجال الخدمات

يقع على عاتق الحكومات تأمين الخدمات الاجتماعية وتحقيق أقصى مستوى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال توفير الخدمات لتحسين الظروف المعيشية وتهيئة الجو المناسب للتنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال. وأهم هذه الخدمات:

• الخدمات الصحية:

لقد أظهرت الدراسات التي أجريت لتقصي الأسباب المؤدية للانحراف أن هناك بعض الأمراض الوراثية التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وتؤثر في سلوك الأطفال فيكونون عرضة للانحراف الاجتماعي. لذلك تلعب الخدمات الصحية دوراً هاماً في الوقاية بتوفير العلاج من الأمراض ووسائل التنقيف الصحي والاهتمام بأمراض الطفولة المبكرة والعمل على مواجهتها قبل استفحالها.

• الخدمات التعليمية:

يجب أن تحدد الدولة سن التعليم الإلزامي للأطفال، لما للمدرسة من أهمية في استكمال التنشئة الاجتماعية لهم باعتبارها المنظمة الاجتماعية التالية والرفيدة للأسرة، فيتعلم الطفل بالمدرسة كيفية

مواجهة المجتمع الخارجي، وتكوين علاقات اجتماعية سليمة، وعن طريق المدرسة يتم اكتشاف الانحرافات السلوكية أيضاً، التي يعاني منها الأطفال ومدى تعرضهم للانحراف، كسوء التوافق والتكيف الاجتماعي، وبعض المشكلات الأخرى، كالتخلف الدراسي أو التسبب، ووضع الخطط الكفيلة بمعالجتها.

• خدمات أخرى:

وتشمل مثلاً تنمية المجتمع و مواجهة آثار التصنيع والتحضير واستغلال وتنظيم أوقات الفراغ من خلال النوادي، ومنظمات رعاية الشباب والكشافة الإسلامية مع تدعيمها تدعيماً مطلقاً. فبواسطتهما يمكن اكتشاف قدرات الأحداث ومهارتهم. وكذلك توفير الحاجات الأساسية من مأكّل، وملبس، وإنشاء العيادات النفسية، ومواجهة الأمراض النفسية (النفسية والجسدية) التي يصاب بها الصغار وتحسين المستوى الاقتصادي، برفع الأجور وإقامة مراكز التدريب المهني للأحداث ممن فشلوا في مواصلة تعليمهم العام والاهتمام بوسائل الإعلام والرقابة والتنسيق بين الخدمات وتمويلها وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتخصيص شرطة للأحداث التي تعمل على تنفيذ القانون واحترامه، ضمن خطة دراسية تستند إلى الجانب العلمي والتربوي لمواكبة مراحل نمو الأحداث.

- رعاية الأسرة

تعتبر الأسرة الدعامة الأساسية للمجتمع، والبيئة المباشرة التي يحبو فيها الحدث في طفولته المبكرة، ويكتسب منها القيم والعادات السائدة. لذلك، من الضروري أن تتضمن برامج الوقاية من الانحراف خدمات رعاية الأسرة، مثل توجيه الوالدين إلى معايير أسس التربية الصحيحة، بواسطة وسائل التنقيف المتنوعة، وتعديل اتجاهاتهم، وقيمهم ومعتقداتهم بما يتلاءم مع أسلوب تربية سليمة وصحية ويساير القيم السائدة في المجتمع تجنباً لإحداث صدمة عند الناشئة، وكذلك مساعدتهم على مواجهة الظروف الاقتصادية السيئة بتوفير المعونات المادية في حال العوز، أو الشيخوخة، أو البطالة، وتبوير المسكن الصحي المناسب، وإعادة تنظيم الأحياء المكتظة بالسكان، وإنشاء المكاتب الاستشارية لراعي الزواج، وتنظيم حياة الأسرة، وحل مشكلاتها، وإقامة دور الحضانة، إلى ما هنالك من أوجه الرعاية الصحية المختلفة التي تحتضن الأسرة بالتوجيه والإرشاد.

- البحوث

يجب أن تشمل برامج الوقاية الإحصاءات والبيانات الدقيقة التي تشير بوضوح إلى ارتفاع أو انخفاض الجرائم بين الأحداث، وتشجيع البحوث والدراسات في هذا المجال من أجل الوصول إلى حصر العوامل المسببة لهذه الظاهرة في انخفاضها وارتفاعها، وكذلك إجراء البحوث العلمية، نظرية - وميدانية، للتعرف على مشكلات الطفولة وحاجاتها، واقتراح برامج الوقاية، والعلاج وتعميمها وتقييمها وإنشاء مراكز البحوث المتخصصة بالتعاون مع الجامعات.

References

المراجع

- سمير نعيم - الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي- دار التأليف - ص 27 . 1969 م القاهرة.
- يس السيد - مشكلة التعريف الاجتماعي للجريمة - مقال - عدد 03- م / 2 المجلة الجنائية القضائية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية القاهرة.
- محمد عارف (مترجم)- الوقاية من جناح الأحداث - من مطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية - ص 127 - 1963 - القاهرة.
- محمد نجيب حسين - دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشردين - ص 24 - 1963 - القاهرة.
- نجيب حسين درويش - التدابير التقويمية للأحداث المشردين - ص 76 - مصر .
- سعيد بسيسو - قضاء الأحداث علما و عملا - مطبعة الشرق - حلب - ص 71 - 1958 - مصر .
- تقارير المؤتمر المقدمة بتاريخ 24 و 94/10/25 حول الطفولة ولأحداث الجزائر العاصمة.
- المؤتمر الأول للمنظمة الوطنية لجمعيات رعاية الشباب - بتاريخ: 24 و 25 أكتوبر 1994 الجزائر .